بيان

وفد دولـــة قطـــر

تُلقيـه

السيدة أسماء جمعة السليطي

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (٧١) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمـام

اللجنة السادسة

حـول

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

٥-٦ اكتوبر ٢٠١٦

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

يـود وفـد بـلادي أن يُثنـي علـى الجهـود المبذولـة فـي إعـداد التقريـر القـيم والشـامل للأمـين العـام، الـوارد فـي الوثيقـة A/71/169 والمعنـون " تعزيـز أنشـطة الأمـم المتحـدة فـي مجـال سـيادة القـانون"، والـذي يؤكـد التـرابط الوثيـق بـين سـيادة القـانون والأركـان الثلاثـة للأمـم المتحـدة وهـي السـلام والأمـن الـدوليين، والتنميـة، وحقوق الإنسان.

السيدات والسادة الموقرون،

يُعَـدُ احتـرام سـيادة القـانون وترسـيخه فـي كافـة مفاصـل الحيـاة الركيـزة الأساسـية لتحقيـق السـلم والأمـن الـدوليين، وقـد أكَّـدَ المجتمـع الـدولي فـي اعلاناتـه وقراراتـه علـى ضـرورة وجـود أُطـر قانونيـة واضـحة لإدمـاج سـيادة القـانون فـي كافـة أوجـه الحيـاة، وعلـى كافـة المسـتويات الدوليـة والإقليميـة والوطنيـة. لـذلك فـإن الالتـزام بسـيادة القـانون يقـع فـي صـلب مسـؤوليات الـدول علـى المسـتويين الـوطني والـدولي، سـواء كـان ذلـك فـي إطـار حمايـة حقـوق الإنسـان وتحقيـق التنميـة والعدالـة الاجتماعيـة ومكافحة التطرف والإرهاب وغيرها.

إن تعزيـز السـلم والأمـن الـدوليين يعتمـد علـى نجـاح الـدول فـي احتـرام ومتابعـة تنفيـذ الأُطـر القانونيـة ذات الصـلة بسـيادة القـانون، وإن النتـائج المتحققـة مـن الالتزام به إقامة بيئة من شأنها تحقيق أغراض ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

وعلـى الصـعيد الـوطني، فـأن إشـاعة سـيادة القـانون لا يقتصـر أثـره علـى تـوفير سُـبل الانتصـاف القانونيـة بـل يـدعم تحسـين الفـرص الاقتصـادية للجميـع، ويسـاهم فـي تـوفير بيئـة ملائمـة تسـاعد علـى إتاحـة سُـبل العـيش المسـتدامة والقضـاء على الفقر.

ومـن جانـب آخـر فـإن التكامـل فـي سـيادة القـانون علـى الصـعيدين الـوطني والـدولي يُمثـل أولويـة للمجتمـع الـدولي، ويُعـد شـرطاً لإعمـال هـذا المبـدأ، وعلـى هـذا الأسـاس فـلا بـد مـن خضـوع العلاقـات الدوليـة لحكـم القـانون وعلـى أُسـسٍ مـن المسـاواة والاحتـرام المتبـادل والتعـاون بـين الـدول، وأن ينسـجم سـلوكها مـع أحكـام القـانون الـدولي، بكـل مـا يشـتمل عليـه مـن التزامـات وضـمانات علـى المسـتويين الـوطني والـدولي، ومـن هنـا فـإن تنفيـذ الآليـات المعتمـدة مـن المجتمـع الـدولي

والمتعلقة بالمتابعة والمساءلة إزاء تنفيذ الدول لالتزاماتها في تنفيذ سيادة القانون وطنياً ودولياً أمراً حيوياً وبالغ الأهمية.

الحضور الكرام،

إن دولة قطر، وإيماناً منها بمبدأ سيادة القانون، فقد حرصت على التقيد بهذا المبدأ الهام، ودأبت على اعتماده على المستوى الوطني، باعتباره حجر الزاوية لتحقيق المساواة والعدالة بين المواطنين وتعزيز الحكم الرشيد وسلطة القانون. وضمن هذا السياق، تؤمن دولة قطر بأن سيادة القانون هو شرط أساسي لتعزيز الأمن والسلم الدوليين، وتحقيق التنمية، لذلك كانت ولا تزال شريكاً مع المجموعة الدولية للعمل والتعاون وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتنفيذ الالتزامات والاعلانات الخاصة بسيادة القانون.

لقد حرصت بلادي على ضمان وجود أطر قانونية وطنية واضحة، لإعمال سيادة القانون، متوافقة مع القانون الدولي، ووفق ما ورد في الاعلان الرفيع المستوى، الذي شدَّد على أهمية تنفيذ الدول للالتزامات والتعهدات الدولية بشأن تعزيز سيادة القانون.

وكمساهمة من بلادي في تعزيز سيادة القانون في المنطقة العربية، يواصل مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في الدوحة ، الذي تم تأسيسه في عام ٢٠١٢، وبالتعاون مع الأمم المتحدة ، جهوده الكبيرة للترويج لمبدأ سيادة القانون على المستوى الإقليمي احترام سيادة القانون، من خلال تنظيم الندوات وورش العمل التدريبية لدول المنطقة. كما تّم تعزيز عمل المؤسسات الوطنية العاملة المعنية بتنفيذ مبدأ سيادة القانون، ومنها هيئة للرقابة الإدارية والشفافية.

والتزاماً باحترام سيادة القانون، تواصل السلطات المختصة في دولة قطر مراجعة وتطوير التشريعات الوطنية لضمان انسجامها مع الاتفاقيات الدولية التي تُشكل دولة قطر طرفاً فيها، وكفالة الالتزام بأحكام الدستور القطري الذي ينص على الفصل بين السلطات الثلاث وضمان احترام الحقوق والحريات العامة، واحترام التشريعات الوطنية وإعمالها على الجميع.

السيدات والسادة الموقرون،

يعرب وفد دولة قطر عن ارتياحه للأولوية التي حظي بها موضوع سيادة القانون في جدول أعمال خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتدعم بلادي بقوة الهدف السادس عشر من الخطة، لكونه يشدد على العلاقة الحيوية بين سيادة القانون وبين تعزيز الأمن والسلم، والتنمية، والحكم الرشيد، ومنع النزاعات، والتي تُعد من العوامل الهامة للتنمية البشرية والسلام والأمن في جميع البلدان، مما يستلزم وجود مؤسسات فعالة متاحة للجميع وتكرس مبدأ سيادة القانون.

وضمن هذا السياق، فإن تنفيذ وتعزيز سيادة القانون يستلزم احترام الآليات التي اتفق عليها المجتمع الدولي لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومكافحة الافلات من العقاب، ومكافحة الارهاب، ودعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتوصل الى تسوية سلمية للمنازعات، وتمكين المرأة، ومكافحة الفساد واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وغيرها من المسائل ذات الصلة بتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وفي إطار التزام دولة قطر بالتعاون الدولي، وإعمالاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، سعت بلادي لتحقيق مبدأ التسوية السلمية للنزاعات، وحرصت على المساهمة الفاعلة في تعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التوصل لحلول سلمية للنزاعات وتحقيق الامن والسلم الدوليين ، وقد اثمرت جهود دولة قطر إلى تسوية العديد من النزعات في المنطقة العربية وأفريقيا، وبالتنسيق مع مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

ختاماً، فإن دولة قطر، التي تفخر باحترامها وايفائها بتعهداتها الوطنية والدولية، ستواصل العمل مع المجموعة الدولية يداً بيد، من أجل تعزيز سيادة القانون ودعم كل جهد يساهم في إعلاء سيادة القانون.

وشكراً،